

التأسيس اللساني للأسلوبية بين البلاغة والنقد الأدبي الحديث

د. سلامة محمد رضا العمري

الأستاذ المساعد في قسم اللغة العربية/ الأدب والنقد - كلية الآداب والعلوم - جامعة سلمان بن عبدالعزيز

المقدمة:

توشك الأسلوبية Stylistics أن تفقد جلّ ارتباطاتها مع النقد الأدبي والبلاغة القديمة في ظلّ ما أفرزته اللسانيات الحديثة من تحييز للمصطلحات والمفاهيم، ومحاولة وصلها بمتن معرفي ثابت لا يتعدّى منجزات فرديناند دي سوسير Ferdinand De Saussure في علم اللغة . ولعلّ عدم التدقيق في الأساس النظري الذي نهضت عليه الأسلوبية هو ما أفضى في نهاية المطاف إلى خلق حالة من العزل بينها وبين مناهج النقد الأدبي من جهة، ووقائع الدرس البلاغي التقليدي من جهة أخرى. ووفقاً لذلك يسعى هذا البحث إلى معاينة مفهوم الأسلوبية ، كما تمّ تكريسه لسانياً ونقدياً، وصولاً إلى التوثق من صلاحيته في تحريك عمليات التحليل البلاغي القديم ، والنظم الإجرائية لمناهج النقد الحديثة.

إنّ دراسة الأسلوبية ضمن خيار تحقّقها في نطاق المفهوم والإجراء ستؤسس إلى إنشاء صيغة الفصل أو الوصل مع معطيات التحليل المغايرة لنصوص الأدب . وهو ما يترتب عليه استخلاص نتيجة تتطوي على قدر كبير من الأهمية ، وتتمثّل في الإجابة الموضوعية عن سؤال: هل تُعدّ الأسلوبية طريقة تحليل ناجزة حصرياً للدرس اللساني الحديث ، أم هي منعدمة أنطولوجياً بهذه الصفة ؛ حيث تُطلق على كلّ إجراء منهجي يُعنى بمعالجة الأساليب ذات الصبغة الأدبية .

لقد كاد النقد العربي بترجماتة الفكرية المتعددة عن الغرب يخلو من التأصيل المسبب للأسلوبية ، وربطها منشأً بشارل بالي Charles Bally الحليف القوي لعلمانية اللسانيات المعاصرة ، قبل أن يصل بها إلى أفق الفلسفة الوضعية عند ريفاتير. ومن ثمة ، فإنّ جدول الأعمال الذي سار عليه هذا النوع من النقد لم يُراعِ الالتفات إلى المنجز التراثي في المعرفة البلاغية وصولاً إلى تمييز التباعد بين كل من مفهوم الأسلوبية ومفهوم البلاغة. وعلاوة على ذلك، فقد تجاوزت عمليات البحث الأسلوبي في مناهج النقد الحديث سواء أكانت ذات منظور تاريخي أو ذات منظور بنيوي صرف. وهو ما ترتب عليه أنّ الأسلوبية ضمن هذا الاتجاه ترسّخت بوصفها مدرسة تحليلية مستقلة تلتزم بأدوات إجرائية محدّدة . ولعلّ مثل هذا التعميم الخطير يمثل دافعاً استثنائياً لاختبار مدى تجاوبه مع مفهوم الأسلوبية ، وتطبيقاتها المختلفة على الأدب.

إنّ هذا البحث، متوسّلاً بنهجه التحليلي، يسعى إلى استيفاء شروط المقاربة الجادّة للأسلوبية من حيث هي توجيه منهجي لقراءة القيم البلاغية في النصوص ، وهو في هذا المنحى يحاول تحديد العلاقة بينها وبين المدارس النقدية في تحليل الخطاب .

بين الأسلوبية وعلم البلاغة:

لم يُرشح عن مفهوم الأسلوبية ، كما تفسّى في الدراسات الحديثة، أيّ التباس يخرج من دائرة البحث في المخلفات السيكلولوجية للحدث الكلامي، فهو مؤسّس على الوعي بنوعية الأقوال ، ومن ثمة كانت اللغة الأدبية حجر الرchy الذي أدارت به الأسلوبية عملياتها في سعيها لتأصيل الجانب الإنشائي من الخطاب. ولما كان الأدب يعكس نوعه اللغوي بجانبين: الأول لساني له حمولة إخبارية ، والآخر جمالي له حمولة بلاغية موثوقة ؛ فإنّ الشغل المنهجي الذي توسّل به الأسلوبيون ركّز على البحث في الجانب الجمالي بما يمثّله من قيم إنشائية مشحونة بالعواطف والانفعالات. وما هو أكيد أنّ ملاحظة الإجراءات التي اعتمدتها الأسلوبية في معالجة النصوص ذات المنحى البلاغي قد بلورت لها مفهوماً متفقاً عليه بين الرواد في هذا المجال. يقول عبد السلام المسدي متبنياً المفهوم الجامع للأسلوبية كما أقرّه جورج

مونان George Mounin : "إذا كانت عملية الإخبار علة الحدث اللساني أساسًا فإن غائية الحدث الأدبي تكمن في تجاوز الإبلاغ إلى الإثارة، وتأتي الأسلوبية في هذا المقام لتتحدّد بدراسة الخصائص اللغوية التي بها يتحوّل الخطاب عن سياقه الإخباري إلى وظيفته التأثيرية والجمالية، فوجهة الأسلوبية هذه إنما تكمن في تساؤل عملي ذي بعد تأسيسي يقوم مقام الفرضية الكلية: ما الذي يجعل الخطاب الأدبي الفني مزدوج الوظيفة والغاية : يؤدّي ما يؤديه الكلام عادة وهو إبلاغ الرسالة الدلالية ويسلّط مع ذلك على المتقبّل تأثيرًا ضاغطًا ، به ينفعل للرسالة المبلّغة انفعاليًا ما"^١ .

إنّ تعيين المسدّي لمفهوم الأسلوبية الذي ينحاز إلى البحث في جمالية الخطاب لا يؤثّر بطبيعة الحال على كيفية تحقيق ذلك ، حتى - وإن كان كغيره - يؤرّخ لنشأة علم الأسلوب بدءًا من إعلان القانون الأساسي للسانيات الحديثة في مطلع القرن العشرين^٢ . وليس ثمة شك في أنّ استدعاء هذا المفهوم للأسلوبية ، مع الإقرار بموضوعيته ، لا يحتمل حصره بتبصّرات سوسير في علم اللغة ؛ فهو ينسجم تمامًا مع أي نشاط منهجي يُعنى بتحليل الأسلوب الأدبي للخطاب. ولعل تشريع التوافق ، تبعًا لذلك، بين الأسلوبية وعلم اللغة الحديث يقتضي تعديل مفهوم الأسلوبية التقليدي على نحو يجعله يعبر بصرحة عن ميكانيكية الشغل اللساني على اللغة. وخلافًا لذلك لا يبدو من الموضوعية في شيء إدراج الأسلوبية ضمن كشوف اللسانيات الحديثة. وربما يكون السؤال اللافت الذي يُصدّر نفسه إلى هذا السياق تحديدًا : ما التسمية التي يصح إطلاقها على معالجة أساليب الخطاب الأدبي التي مارسها التراث البلاغي ومناهج النقد المعاصرة سواء أكانت تاريخية أو بنيوية أو ما بعد بنيوية ؟.

إن هذا السؤال لا يجيب عنه بالي نفسه عندما يعيّن مهمة الأسلوبية ، ويعمل على إزاحة التوجه التاريخي من منطقة عملها ، فهو يجهد وعيه المنهجي بتصدير رأي ملتبس يلاحظ فيه أنه إذا كانت

^١ المسدي، عبدالسلام، الأسلوبية والأسلوب، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت، ط٥، ٢٠٠٦م، ص ٣٣.

^٢ انظر: المرجع نفسه، ص ٣١-٤٦.

مهمة الأسلوبية " أن ندرس بطريق التأمل الاستبطاني العلاقات القائمة بين أشكال الفكر والعبارة فإنّ جميع الاعتبارات التاريخية لا محلّ لها أو هي على الأصحّ مستحيلة"^١ .

ومن الضرورة في ظل هذه الوقائع الخروج من التكيف السهل مع ادّعاء أنّ الأسلوبية هي الشقّ التطبيقي للسانيات الحديثة في الحقل الأدبي ، أو هي أداة لتحليل اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية تشف في كثير من استخداماتها عن أبعاد سيكولوجية راسخة^٢ . وهذا الأمر ألحّ عليه الأسلوبيون في معرض ربطهم غير المسوّغ بين مفهوم الأسلوبية ، وتوسّلها بالمنجز اللساني في معالجة الأدب. ويمكن التمثيل على ذلك بزعم المسديّ " أنّ الأسلوبية ترتبط باللسانيات ارتباط الناشئ بعلة نشوئه"^٣. ولا شك في أنّ مثل هذا التحيز برد كافة أصول الأسلوبية حصرياً إلى المرجع اللساني يُعزى إلى فقه أيّدولوجي محض أساسه تقديس الحداثة Modernism بكل تصريحاتها ، لا سيما أنّ إحالة مفهوم الأسلوبية على مرجع بعينه تعوزه أبسط الأدلة الموضوعية الداعمة. وتبعاً لذلك لم تتحرّر الأسلوبية في خطابها الحدّ الأدنى من الإقناع وهي تحاول الفصل بين مفهومها الذي تبنته ، وحقيقة التحليل البلاغي في التراث العربي . ولا بأس بالعودة إلى ما يقوله المسدي نفسه بوصفه واحداً من الرواد الحداثيين في هذا المجال: " أما أغرب الروابط وأعجبها فهي التي تقوم على أيدي بعضهم بين الأسلوبية والبلاغة ولا سيما في مجالات الدراسات الشارحة، ووجه الشبه أنّ بعض الباحثين العرب ممن رسخت أقدامهم في معالجة النصوص وتأكدت قدرتهم على النهل من النظريات وقوي صبرهم على مدّ أنفاس البحث والاستقراء لا يسلّمون معنا أنّ الأسلوبية ما لم تبتكر متصوراتها النظرية ومقولاتها التصنيفية حتى تتميز كيفاً وحجماً من تقسيمات البلاغة وصورها فإنها تنتقض من حيث تريد أن تكون بديلاً في عصر البدائل ، ذلك أنّها تفقد بالضرورة كلّ علة لوجودها، ومن بديهيات المعرفة أن العلم لا يستقيم عوده بين العلوم ولا يتفرّد بهوية تحدّه بالجمع والمنع بين إخوته إلا إذا ظفر بمادة في البحث لم يسبق إليها سابق، أو اكتشف منهجاً مستحدثاً يتناول به مادة لم يسبق لعلم من العلوم أن تناولها بذلك المنهج . وعلم الأسلوب من ضروب الصنف الثاني ،

^١ محمد عياد، شكري، اتجاهات البحث الأسلوبي، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٩٨٥، ص ٤٧.

^٢ انظر: المرجع السابق، ص ٥٢-٢١.

^٣ المسدي، عبدالسلام، الأسلوبية والأسلوب، ص ٨.

وهو في ذلك صنو لعلم اللسان ، فقد نشأت اللسانيات على أنقاض فقه اللغة فقامت بديلاً منه تفره بالكسب ثم تنفضه من حيث تتجاوز به بقفزة معرفية هي بالضرورة قطيعة في مصادرات منهج العلم . فمادة فقه اللغة وعلم اللسان واحدة هي الظاهرة اللغوية ، لكن المنهج بينهما مختلف بل متقابل ، فكان لزاماً - وقد اتحدت المادة واقتربت المناهج - أن تتباين المواضيع وتتخالف التصنيفات فيفترق المضمون المعرفي وتنوع النتائج ، والثمرة من ذلك كله أن يستقل كل من العلمين بأسسه المعرفية ومضاعته المنهجية.^١

إنّ تحريك بيان المسدّي السابق حول الأسلوبية ضمن المسار العمودي للبحث والتدقيق يجعله قابلاً للوضع في خانة الخطأ بالاستدلال ؛ لأن القضية الأساسية التي يجب إبرازها في هذا الجانب لا تتعلق ، ألبتة ، بالمتصورات النظرية أو المقولات التصنيفية للأسلوبية - بل تقع ضمن النطاق الذي يسمح بترسيخ تساؤل جذري : إلى أي حدّ يضيق مفهوم الأسلوبية عن استيعاب معطيات التحليل البلاغي القديم على الرغم من أنّ عناصر التأسيس في كليهما واحدة، وهي محددة على وجه الخصوص بالنسق اللغوي وهوية الخطاب ، ليس بالنسبة للأسلوبية فقط كما عيّنها بعض الباحثين^٢ ، ولكن أيضاً بالنسبة للبلاغة التراثية التي كانت اللغة محور دراستها في الخطاب الأدبي؛ فالتشبيه والاستعارة جزء من نسق لغوي له مرجعية أدبية . ولا يمكن عدّهما نتاجاً لحقل معرفي مغاير . ولا مندوحة ، ضمن هذه الوقائع ، من مقارنة مواضع التداخل والتخارج بين البلاغة التراثية واللسانيات الحديثة في تحليلهما للغة الخطاب الادبي ، وهو ما سيتم لاحقاً على سبيل التدرّج الموضوعي لمناقشة القضية.

لقد كان الإسراف في دعم الجانب النظري للأسلوبية استثماراً جيداً لإسقاط البلاغة من موقعها على سلم البحث الأدبي ، ولكن قد لا يبدو ذلك كافياً حتى مع كثرة التعريفات للأسلوبية عند الغربيين^٣ ، فهي تنوّعت انطلاقاً من مفهوم واحد يتمثل بدراسة المظاهر الأدبية في اللغة وفقاً لتحديدات الأنموذج اللساني الحديث. ومن البدهي أن ذلك ترتب عليه في الثقافة العربية إزاحة التراث البلاغي عن المدرسة التي

^١ المرجع السابق، ص ٨-٩.

^٢ انظر مثلاً: عياشي ، منذر ، الأسلوبية وتحليل الخطاب، مركز الإنماء الحضاري، حلب ، ط١ ، ٢٠٠٢م ، ص ٢٧.

^٣ انظر: فضل، صلاح ، علم الأسلوب: مبادئه وإجراءاته، دار الشروق، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٨، ص ١٢-١٧..

صدّرت للأسلوبية مفهومها، بصرف النظر عن مدى الموضوعية المناوئة لهذا التحديد. وهو ما يمكن العثور عليه عند صلاح فضل في تقييمه للبلاغة العربية وعلم الأسلوب: "إنّ تجربة البلاغة العربية القديمة تدعونا إلى الاعتداد بطرقنا الخاصة في التوليد والاحتضان، وتضعنا أمام نموذج نستهدي به اليوم؛ فقد كانت البلاغة العربية استجابة فذة لحاجات وضرورات داخلية حميمة في بنية اللغة القومية والثقافة الإسلامية، ومع ذلك فقد تغذّت بلبان الفلسفة والبلاغة اليونانية ، واصطنعت كثيرًا من مناهجها وأدواتها، دون عقود لمنبعها الأصيل ، أو مساس بعبقريّة لغتها الخاصة ، فلم تأخذ سوى ما تحتاج إليه مما لا يتضارب مع عصارة الحياة فيها ، ولا ينحرف بطبيعة الرسالة المنوطة بها ، ولم تلبث أن تكوّنت بداخلها تيارات ومدارس بعضها أدبي بياني ، والثاني كلامي منطقي، والثالث مغربي أرسطي، حتى بلغت مرحلة من الاستواء العلمي والنضج التاريخي جعلتها تقف شاهداً على قدرات أهلها وإنجازاتهم الحضارية المرموقة في أزهى عصور العطاء العربي المجيد... لكن ما ينبغي أن نستحضره دائماً إنما هو ضرورة الاستحصاء المنهجي، والتدرّع بأدوات التحليل العلمي، التي تصبح بمجرد الاهتداء إليها في لغة من اللغات ملكاً للإنسانية بأجمعها، ووسيلة من وسائل رقيّها وتقدّمها، ولا ينفعا في شيء أن نعى عنها أو نتجاهلها بدعوى الوفاء لتراثنا؛ لأننا عندئذ نجني أول ما نجني عليه؛ إذ نعجز عن إحيائه وإثرائه واستنقاذه من التقلّص والضمور".^١

ربما لا يبدو مفهومًا ، ألبتّة ، تقييد صلاح فضل لمعطيات البلاغة التقليدية بقيم منهجية تتفصل عن المفهوم المحدّد للأسلوبية في نسقها الحديث ، وهو دراسة المظاهر الأدبية في لغة النص . ومثل هذا التحديد المنظمّ للأسلوبية لم يخرج عليه فضل في معرض تقييمه للاتجاهات الأسلوبية التي مثّلتها المدارس الغربية. ومن ثمة ، لم يكن واردًا توقّع أية بوادر موضوعية في رفع الالتباس عن الفصل التسطيحي بين الأسلوبية والبلاغة التقليدية التي لا تضيق خارطة العمل الأسلوبي عن استيعابها ، دون أن يترتّب على ذلك ارتباك في المنهج ، أو تمييع للنظريّة. وعلى الرغم من الإطراء المجاني الذي عضّد

^١ المرجع السابق ، ص ٧.

به فضل مسيرة البلاغة العربية في تسويغه للانقياد خلف إملاءات الأسلوبية الحديثة ، فإنّه لم يُسدّ دليل واحد على أنّ البلاغة لا يمكنها العمل تحت مظلة الأسلوبية . ومهما يكن ، فإنّ صلاح فضل في تصريحه النقدي السابق لا يعدو أن يكون قد وُلّف تشريعاً عاطفياً ، لا منهجياً بإبعاد البلاغة عن الأسلوبية، وجعل الأخيرة ذات مرجعية لسانية صرف^١.

ولا شك بأنّ الكثير من نماذج التنظير العربي للأسلوبية قد تمّ جرّها إلى هذا الحيز من النقاش ، إذ ابتعدت عن مقارنة المنهج الذي يحصر الدرس الأسلوبي بالمرجعية اللسانية بوصفه من المسلّمات ، ثمّ دخلت إلى مجال التوصيف الانطباعي لمقومات الأسلوب الأدبي بعيداً عن تحديدات النظرية ذاتها ، وهو ما فعله لطفي عبدالبدیع الذي رأى أنّ الخصائص الأسلوبية لا يؤتى بها للتزيين ، وإنما هي عضوية في نسيج المادة الأدبية ، وقد قرّر ذلك انطلاقاً من مسابرة لمدرسة شارل بالي في النظر إلى الأسلوبية بوصفها: "جملة الصيغ اللغوية التي تعمل عملها في إثراء القول، وتكثيف الخطاب، وما يستتبع ذلك من بسط لذات المتكلّم، وكشف عن سرائره، وبيان لتأثيره في السامع"^٢. وثمة مواقف أخرى يتم تسجيلها في كشوف الأسلوبية دون تسويغ منهجي لاختيار النظرية التي تحيل عليها، وممن مثّلوا ذلك أحمد الشايب في دراسته الرائدة عن الأسلوب ، وهو ما يعني بطبيعة الحال تبنيّاً لمرجعية المفهوم ، لا يقلّ تحيزاً عن تدشين الأسلوبية بوصفها الشقّ التطبيقي للسانيات الحديثة في حقل الأدب. ويعتقد الشايب أنّ: "الصورّة اللفظية التي هي أول ما يُلقى من الكلام لا يمكن أن تحيا مستقلة، وإنّما يرجع الفضل في نظامها اللغوي الظاهر إلى نظام آخر معنوي انتظم وتألّف في نفس الكاتب أو المتكلّم، فكان بذلك أسلوباً معنوياً ثم تكوّن التأليف اللفظي على مثاله وصار ثوبه الذي لبسه أو جسمه إذا كان المعنى هو الروح، ومعنى هذا أنّ الأسلوب معانٍ مرتّبة قبل أن يكون ألفاظاً منسّقة، وهو يتكوّن في العقل قبل أن يجري به اللسان أو يجري به القلم"^٣.

^١ انظر: المرجع نفسه، ص ٦.

^٢ عبدالبدیع، لطفي، التركيب اللغوي للأدب: بحث في فلسفة اللغة والأستطيقا، دار المريح للنشر ، ١٩٨٩م، ص ٧٤-٧٥.

^٣ الشايب ، أحمد، الأسلوب: دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية، مكتبة النهضة المصرية، ط ٦، ١٩٦٦م، ص ٤٠.

إنَّ غياب التسويغ النظري لتكريس القطع المفتعل بين البلاغة التقليدية والأسلوبية لم يتمَّ على قاعدة سوء الفهم المنهجي في الثقافة العربية فقط، ولكنَّه كذلك مرتبط بالاستتساخ الفكري لكلِّ ما ورد عن الأسلوبية غريباً .

ولعلَّ ذلك قد أفضى بطبيعة الحال إلى التكيّف مع لحظة العمى في النظر إلى المنجز البلاغي العربي ، بسبب كونه غير مقيد بسجالات الفكر الغربي، ولا موصولاً بمتن المادة التتظيرية عند رواد علم الأسلوب ، أمثال:بالي وريفاتير Riffaterre و جاكبسون Jacobson . وليس المقصود ضمن هذه الملاحظات تصدير أي حكم على التراث البلاغي عند العرب، بل التنبيه على أنَّ جلَّ الدراسات الأسلوبية قد صاغت برنامجها التقييمي لهذا التراث بناءً على ترجمات فكرية لم تطلّع عليه أصلاً.

ومن الضرورة بمكان ، ملاحظة أن إبعاد الأنموذج البلاغي الكلاسيكي عند الغربيين عن منطقة الأسلوبية بمفهومها المتفق عليه ينطوي على قدر وفير من الموضوعية ، لأنَّ هذا الأنموذج يختلف تماماً في طبيعته عن البلاغة العربية. وأساس هذا الاختلاف أنَّ الأدب الذي عالجته البلاغة الكلاسيكية عند الغربيين لم يعد مستوفياً للمقومات الإنشائية التي ينهض عليها الخطاب الإبداعي الجديد، ومعنى ذلك أن البحث البلاغي عند الغرب قد تخلف عن الاعتماد الأسلوبي بحكم أن الخطاب الذي ظلَّ يتناوله تاريخياً لم يعد مصنفاً في خانة الأدب. ومن ثمة، فإنَّه يمكن تفهّم النقد الغربي في تمييزه بين البلاغة والأسلوبية ، وهو ما يقبله السياق المعرفي لكلِّ منهما، على قاعدة أن ماهية الخطاب الذي يعالجه ليست واحدة^١. والأمر الآخر الذي يجعل هذا التمييز يستند إلى عرف منهجي مقبول يتمثّل في أنَّ البلاغة عند الغرب كانت تنظر إلى الأدب بوصفه صيغة لغوية تتكشف بالمنطق ، ما يعني أن البلاغة قد توسّلت بالمعايير الفلسفية المحضة في قراءتها للمنجز الأدبي القديم. وقد ترتّب على ذلك أن عملها ظلَّ متصلاً بجانب آخر في الخطاب ، هو الإقناع عن طريق الاحتجاج. ويمكن الوقوف على ذلك باستدعاء التأريخ المعرفي الذي قام به هنريش بليت Heinrich Plett لمعابنة الاختلاف بين الأسلوبية والبلاغة الغربية

^١ انظر: بليت، هنريش، البلاغة والأسلوبية: نحو نموذج سيميائي لتحليل النص، ت: محمد العمري، أفريقيا الشرق، المغرب، ١٩٩٩م، ص ٢١.

القديمة: "تقيم البلاغة والأسلوبية، منذ زمن، علاقات وطيدة: تتقلّص الأسلوبية أحياناً حتى لا تعدو أن تكون جزءاً من نموذج التواصل البلاغي، وتتفصل أحياناً عن هذا النموذج وتتسع حتى لتكاد تمثل البلاغة كلّها باعتبارها بلاغة مختزلة. ويصدق مثل هذا القول على العلاقة بين البلاغة والأسلوبية من جهة، والشعرية من جهة أخرى. فالشعرية البلاغية - كالتّي شاعت في عصر النهضة - تركّز على المقوّمات البلاغية وعلى استخدامها، في حين أنّ شعرية الأسلوب - مثل شعرية ليوسبترز - تعالج أدبية النص باعتبارها مجموعة من الخصائص الملازمة للغة الجمالية. وقد أبانت هذه الترابطات، عبر التاريخ، عن تناقضات عدّة. فنظرية الأسلوب الزاهدة في الأثر (أو التأثير) تتعارض مع البلاغة التي تسعى إلى الإقناع عن طريق الاحتجاج"^١.

إنّ التعسّف الحداثي في إزاحة البلاغة العربية القديمة عن منطقة العمل الأسلوبي ، حتى وإنّ اتخذ طابعاً شمولياً، لم يحجب النظر عن محاولات جادّة للربط بين الأنموذج التراثي للبلاغة من جهة، والأسلوبية الحديثة من جهة أخرى. ولا مندوحة هنا من تناول الشغل المنهجي العميق لشكري عياد ، وهو أحد الروّاد الذين بحثوا بشكل منظمّ في هذه القضية ، إذ حاول أن يضع " البلاغة العربية على الخريطة العامة للدراسات الأسلوبية كما نعرفها اليوم"^٢. وقد كانت منهجيته التي توسّل بها لدعم هذا الخيار مؤسّسة على مفهوم علم الأسلوب الذي يمثّل " جسراً بين الأدب وعلم اللغة ، أو بعبارة أخرى بين اللغة الطبيعية التي تؤخذ من أفواه أهلها وتُضبط بالنحو والمعجم ، وبين اللغة الفنية التي تتحكّم فيها الثوابت والمتغيّرات فيما نسمّيه الشعور الفنّي أو الشعور بالجمال"^٣. وفي حقيقة الأمر، لم يكن عياد بمنأى عن إنجاز معاناة راسية صارمة للبلاغة العربية انطلاقاً من تقييمه للمجهودات البحثية التي قدّمها كلّ من السكاكي والقزويني في هذا المجال ، فقد عاب على الأوّل أنّه قرّن "علم المعاني على علم البيان تحت مفهوم واحد وهو البلاغة، ولكن دون أن يحدّد مفهوم البلاغة نفسه بأكثر من قوله: البلاغة هي بلوغ المتكلّم في تأدية المعاني حدّاً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقّها وإيراد أنواع التشبيه

^١ المرجع نفسه ، ص ١٩.

^٢ عياد،شكري، اتجاهات البحث الأسلوبي ، ص ٢١١.

^٣ المرجع نفسه، ص ٢١١.

والمجاز والكناية على وجهها"^١. أما الآخر ، فقد عاب عليه أنه حصر البلاغة "في علمي المعاني والبيان، وأصبح مرجع العلمين هو الاحتراز عن الخطأ ، فهما لا يختلفان عن النحو والصرف ومتمن اللغة إلا بأنهما يعنيان بالإفادة علاقة الألفاظ بالمعاني وعلاقتهما بالمتكلم والسامع"^٢.

وبعيداً عن الجزئيات الدقيقة التي وقف عليها عياد في غريته للمنهجية التي توسل بها كل من السكاكي والقزويني لبلورة نظريتهما البلاغية ، فإن النتيجة النهائية التي خلص إليها تتمثل في أنّ نظرية البلاغة كما تركزت في القرن السابع الهجري كانت بعيدة كلّ البعد عن طبيعة المادّة التي تدرسها ، وهي الكلام الفني. ويسوّغ عياد عدم أهلية المنهج عند السكاكي بتفاوت أنواع المعرفة بين العصور ، حيث يرى أنه " ينبغي أن نسلّم أولاً بأنّ ثمة ارتباطاً طبيعياً بين شتى فروع المعرفة في العصر الواحد. ومن السذاجة - والحالة هذه- أن ننتظر من بلاغة القرن السابع أن تتفق مع أفكارنا نحن الذين نعيش في القرن الرابع عشر أو الخامس عشر (إن كنّا حقاً نعيش في هذين القرنين) . ومن الطيش أن نضع بلاغة السكاكي ، منتزعة من جذورها، بجانب الشجرة الناضرة للنقد الحديث ، أو حتى لعلم الأسلوب الحديث"^٣.

إنّ ما لا يمكن الركون إليه في الاعتماد المنهجي الذي تقيد به عياد لتقييم واقع البلاغة العربية وموضوعية استيعابها ضمن كشوف الأسلوبية الحديثة هو تبني الضمني لإحالة مفهوم الأسلوبية على علم اللغة الحديث، فقد توسل منذ البدء لبحث هذه القضية برسم الخطوط العريضة للدراسات الأسلوبية المعاصرة ، ومن ثم جعلها المرجعية الوحيدة في الحكم على البلاغة العربية ، وعلى مدى قابليتها المنهجية للتكيف مع علم الأسلوب كما أقرته اللسانيات الحديثة. وعلى الرغم من جدّة الطرح الذي قدّمه عياد في فحصه لمعطيات التناسب والتعارض بين البلاغة العربية والأسلوبية ، إلا أنّه لم يتمثل الصيرورة الرأسية لمفهوم البلاغة عند كلّ من السكاكي والقزويني ، لا سيّما في معرض مناقشته ببيان التصحيح المنهجي الذي تدارك به الأخير على الأول في بلورة مفهوم أكثر دقة للبلاغة، إذ أكد أنّ

^١ المرجع نفسه، ٢١٦.

^٢ المرجع نفسه، ص ٢١٧.

^٣ المرجع نفسه، ص ٢٢٠.

القزويني قد وسّع من حالة الاضطراب التي ترتبت على البتّ في هذا المفهوم عند السكاكي^١. ولعلّ رأي عياد في هذه القضية يتطلّب إعادة نظر وتمحيص، خصوصاً أنه أفضى إلى نتيجة حاسمة تتمثّل بإضفاء شرعية غير حقيقية على القول بعدم اتساع مفهوم الأسلوبية التداولي لأعمال البلاغة العربية التقليدية. وما هو غير مفهوم حسب ملابسات التحليل لنظرية البلاغة أن يتم تفويضها ضمن حصيلة ما أنتجه السكاكي والقزويني على الرغم من أن ما رشح عن عمليهما؛ "مفتاح العلوم" و "الإيضاح في علوم البلاغة" لا يتنافى مع مقرّرات علم الأسلوب، فالتعريف الذي أورده السكاكي للبلاغة توسّل بالجمع بين علم المعاني والبيان من أجل الوصول إلى زاوية نظر منهجية لدراسة الأدب حسب موقعه على سلم الخطاب. وليس مقنعاً، ألبتة، التحرّر من إدراك التناظر بين علم المعاني والبيان من جهة وعلم اللغة والأدب من جهة أخرى. وهو التناظر الذي يعكس حقيقة أنّ البلاغة ليست بمنأى عن الأسلوبية الحديثة إلّا ضمن الجانب التطبيقي المتّصل بنحو اللغة خصوصاً. ولا شك أنّ حديث السكاكي عن علم المعاني يقترب كثيراً من توليفة النسق اللغوي الذي صدرته اللسانيات الحديثة في معرض إشارتها إلى أنّ الكلمة المفردة تفتقر إلى الدلالة خارج نطاق الجملة أو السياق النحوي، فالاكتمال الدلالي لهذا النسق هو الذي يعطي للعناصر المفردة هويتها وخصوصيتها التعبيرية. واستناداً إلى هذا التأسيس المنهجي يتم البحث عن المعطيات البلاغية في الخطاب على قاعدة توجيه نحوي يضمن كفاءة توصيل الرسالة، ومن ثمّ معاينة البعد الإنشائي لها، وتسويغ التحرّر اللغوي بما لا يُخرجه عن ضوابط النحو. ولعلّ ذلك هو الاستنتاج الدلالي الأهم فيما يصدره السكاكي من قوله: "البلاغة هي بلوغ المتكلّم في تأدية المعاني حدّاً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقّها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها". وعلى ما يبدو فإنّ حمولة التأويل عند عياد لمقولة السكاكي لم تخرج عن الفهم الملتبس للتقاطعات الجزرية بين علم المعاني والبيان اللذين يمثلان معاً المقوم الجوهري للبلاغة العربية.

^١ انظر: المرجع السابق، ص ٢١٧-٢١٨.

ومثل هذه الموازنة بين علم المعاني والبيان تمثلت بصيغة أخرى عند القزويني بلورها من خلال تعريف مقتضب ودالّ للبلاغة ، فهي عنده مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته.^١ وهنا يمكن تكييف مفهوم الكلام عند القزويني بالنسق الدلالي الذي يكرسه النحو ، أما مفهوم مطابقته لمقتضى الحال فيمكن تكييفه مع البيان الذي يتحقق بضوابط النحو في اللغة العربية. ولم يكن القزويني بعيداً عن الصواب حين ربط البلاغة بمفهوم النظم عند عبدالقاهر الجرجاني في قوله: " وهذا - أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال - هو الذي يسمّيه الشيخ عبدالقاهر بالنظم حيث يقول: النظم تأخّي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يُصاغ لها الكلام".^٢

لقد استهلك التداول النقدي في بحث التداخل والتخارج بين الأسلوبية والبلاغة الكثير من الدراسات التي اعتمدت على وقتها المعرفي الآني ، دون أن يكون ثمة انتباه لتفاوت مناهج البحث البلاغي بين القديم والحديث . ومثل هذه القضية الأساسية فطن لها بعض كبار الأسلوبيين أمثال ؛ بيير جيرو Pierre Guiraud الذي وثّق منهجياً للاختلاف بين الأسلوبية والبلاغة التقليدية عبر صياغة مبتكرة جعلته قائماً في حدود العلاقة بين البلاغة الحديثة والبلاغة القديمة . يقول جيرو: " والبلاغة إذا كانت فناً للتعبير الأدبي وقاعدة في الوقت نفسه، فإنّها أيضاً أداة نقدية تُستخدم في تقويم الأسلوب الفردي، كما تُستخدم في تقويم فن الكتاب الكبار... ويمكننا القول إنّ الأسلوبية بلاغة حديثة ذات شكل مضاعف : إنها علم التعبير، وهي نقد للأساليب الفردية. ولكن هذا التعريف لم يظهر إلّا ببطء ، وكذلك فإنّ العلم الجديد للأسلوب لم يعرف أهدافه ومنهجه إلّا ببطء أيضاً. نوفاليس هو أول من استخدم هذا المصطلح . والأسلوبية، بالنسبة، إليه تختلط مع البلاغة. وسيقول عنها هيلانغ من بعده إنها علم بلاغي".^٣

إنّ التناقضات الحادة التي أوجدتها نزعة الانتساب إلى واحدٍ من طرفي جدلية التراث والمعاصرة هو الذي أدّى في النهاية إلى غياب التحليل الموضوعي لمعطيات كلّ من البلاغة والأسلوبية، ومن ثمّ مسايرة اعتقاد غير مثبت مؤداه أنّ الأنموذج اللساني الذي اشتغلت به الأسلوبية في تحليلها لنصوص الأدب

^١ القزويني، الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة، تح: محمد السعدي فرهود، محمد عبدالمنعم خفاجي، عبدالعزيز شرف، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٨٦.

^٢ المرجع نفسه، ص ٨٧.

^٣ جيرو، بيير، الأسلوبية، تر: منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري ، حلب ، ط ٢، ١٩٩٤م، ص ٩.

يجعلها مختلفة عن البلاغة التقليدية. ولكن حتى مع افتراض أنّ الفارق الحقيقي بين الأسلوبية والبلاغة يقع في النظام الإجرائي لكلّ منهما ، فإنّ الأسلوبية بمفهومها المتّفق عليه لا تختلف ، ألبتة، عن البلاغة. وعلى صعيد آخر يمكن معاينة الأنموذج اللساني الذي استخدمته الأسلوبية في قراءة الخطاب الأدبي لمعرفة ما إذا كان يحقّق شرط الأنّيّة الذي وضعه علم اللغة الحديث لتحليل الحدث الكلامي ، أم أنّ ثمة فرقاً بين النص الأدبي والنص المعياري يجعل هذا الأنموذج غير ذي كفاءة للعمل ضمن مجال الأسلوبيات.

إنّ الأنموذج اللساني الذي وسّع من نطاق عمله ليشمل الأدب بما يقوم عليه من طبيعة لغوية خاصة لم يتعرض كثيراً إلى المسألة النقدية في هذا الحقل. وهو على العكس من ذلك ظلّ محتفظاً بموقعه المشكّك في موضوعية النتائج التي تصل إليها مناهج القراءة الأدبية، وقد صدر هذا الأنموذج خياره الإجرائي على قاعدة أنّ المرجع التاريخي ليس ذا قيمة في عملية التأويل.^١ وأتّه لابدّ من تمييز السيرة الهيكلية للغة الخطاب/الكلام Parole عبر معرفة الكيفية التي تعمل بها في لحظة زمنية محدّدة ، ثم ربطها مع مجموعة القوانين والقواعد النازمة لها. ووفقاً لذلك تدرس اللسانيات الحديثة "اللغة بوصفها نظاماً من الأدلة Sings تتجاوز فيه قيمة العناصر المفردة إلى النسق بما يؤدّيه من دور أساسي في تنظيم العلاقة بين هذه العناصر وصولاً إلى الدلالة".^٢ ولعلّ ذلك يعني وجوباً أنّ النسق يقطع كلّ أشكال العلاقة بين العناصر اللغوية والمرجع الخارجي، إذ إنّ محتواه الدلالي يتعدّى إدراكه من غير النظر إلى مجموع علاماته في لحظة زمنية محدّدة.^٣

لقد دخل منهج التحليل اللساني إلى حقل الأدب ضمن المنظور البنيوي الصرف ، وهو المنظور الذي أمّن نصابه النوعي في قراءة الأدب تحت مظلة الأسلوبية.^٤ ومن المؤكّد أنّه يمكن التعاطي مع

^١ العمري، سلامة محمد رضا ، مفهوم "موت المؤلف" بين الاتساق والتشتيت، مجلة الدراسات العربية، جامعة المنيا، ع ٢٥، ٢٠١١م، ص ٣٠٩-٣١٠.

^٢ المرجع نفسه، ص ٣١٠.

^٣ البازعي، سعد وميجان الرويلي، دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء، ط ٢، ٢٠٠٠م، ص ٣٥.

^٤ راجع: عياد، شكري، "موقف من البنيوية"، مجلة فصول، ج ٢، ع ١٦، ١٩٨١م.

الأسلوبية اللسانية على أساس أنها قوام التطبيق البنيوي في مجال الأدب، وذلك بحكم وحدة المتن المنهجي لكليهما ؛ فبِمَ دافعَ برنامج العمل اللساني عن استثماره في في اللغة الأدبية؟

يقول أن جيفرسون Ann Jefferson في معرض ردّه على هذا السؤال: "تكتسب سيطرة النموذج البنيوي دلالة خاصة في مجال الأدب. الأدب هو ، بمعنى ما ، مثل أي شكل آخر من أشكال النشاط الاجتماعي أو الثقافي، الأمر الذي يجعل تحليله بلغة علامانية ممكنًا، وهذا يعني الكشف عن طبيعة العلامات التي يتكوّن منها وعن كيفية عمل النظام الذي يتحكّم باستخدامها وتركيبها. إلى هذا الحدّ لا يختلف الأدب عن الأزياء والأساطير التي يشكّل تحليلها جزءًا من الأنثروبولوجيا البنيوية لليفي شتراوس. غير أنّ الأدب يختلف عن الأزياء أو علاقات القرابة في أنه عمليًا يتكوّن من اللغة. ومن ناحية أخرى يعتقد الكثير من البنيويين بأنّ للأدب علاقة خاصة باللغة، في كونه ينطوي علي وعي فريد باللغة ذاتها"^١.

ربما تكون شبيهة الظنّ بموضوعية ما يقوله جيفرسون مسوغة في حدود ما يقع ضمن نطاق الحقول المعرفية المتجاورة ، كالميثولوجيا والأنثروبولوجيا والتاريخ ، وحتى خطاب المتأفزيقا الذي حاربه البنيوية بكل ما أوتيت من صخب – لكن الأدب ، تبعًا، لملايسات تشكّله، لا يمكن أن يستجيب للبنيوية Structuralism في مقاربتها للمستوى الجمالي من اللغة (البنيوية هنا هي الأسلوبية الخاضعة لتوجيه المرجع اللساني في تحليل الأدب). والسبب في ذلك أنّ الاعتماد المنهجي لأنموذج سوسير اللغوي ينتج عنه الذهاب إلى خارج المنطقة التي تكون فكرة النسق فيها جذرية ، وغير قابلة للإلغاء.

إنّ التفريغ المنهجي للأسلوبية من باب اللسانيات الحديثة ، كما أراد جيفرسون وكافة البنيويين ، لا يمكن أن يفضي إلى عزل التاريخ الذي يُفترض أن يكون مبدأً أساسيًا من مبادئ التحليل الأسلوبي . ولعلّ الوصول إلى هذا الحكم يعتمد على قرار منهجي غير دقيق صدّرت البنيوية إلى أوساط النقد، وهو أنّ تطبيقات الأنموذج اللساني على نصوص الأدب لا بدّ أن تهتم بتمييز صيغ التقابل والتضاد في متنها

^١ جيفرسون، أن ودفيد روبي، النظرية الأدبية الحديثة، تر: سمير مسعود، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٢م، ص ١٦٣.

الدلالي.^١ ولا شك بأنّ هذا القرار لا يخرج عن كونه مصادقة مجانية على صلاحية النهج البنيوي في تكيفه القرائي مع كافة أشكال الخطاب؛ لأنّ تكريس ماهيّة الأدب عبر المعاينة اللسانية التي تعتمد على التمييز البلاغي للتناقضات سيفضي في النهاية إلى تطابق منهجي واضح بين علم اللغة الحديث وعلم اللغة التاريخي. والسبب في ذلك أنّ المعنى الأدبي، حسب طرح اللسانيات الحديثة، لم يعد نتاجاً للنسق اللغوي بقدر ما هو محصلة وعي سابق للدلالة التاريخية التي التصقت بها عناصر اللغة المفردة؛ إذ إنّ تمييز صيغ التقابل والتضاد في الأدب يقوم على فحص المحتوى النصّي بأدوات لا تنتمي إلى مدرسة اللسانيات الحديثة، فتحدد أيّ خروج للعنصر اللغوي على مرجعيته الدلالية المعيارية هو، بالضرورة، استحواذ تاريخي على معناه يكون سابقاً للنسق، لا مترتباً عليه.

ومعنى ذلك أنّه لا يمكن، ألبتّة، تعيين أيّ معطى بلاغي في النص كالاستعارة أو التشبيه مثلاً ما لم يكن ثمة تصوّر ذاتيّ مسبق للاختلاف بين المعياري والأدبي. وهو ما يخالف أعراف علم اللغة الحديث في تحليل الخطاب. ومن ثمة يمكن القول إنّ إخفاق الأسلوبية يبدو جلياً في إقامة صرحها المنهجي على تأسيس لساني صحيح. ولعلّ ذلك يكون داعماً حقيقياً لرفض فكرة التباين المنهجي الراسخ بين البلاغة والأسلوبية.

التكيف المنهجي للأسلوبية في النقد الأدبي الحديث:

إنّ الأسلوبية، بما هي نشاط قرائي لإنشائية اللغة ضمن المستوى الأدبي، لم تقف على متن منهجي محدّد يجعلها مدرسة مستقلة في التحليل الأدبي؛ فلقد بقيت ذات مواصفات استثنائية في التكيف مع مجمل المنهجيات التي اشتغلت ضمن هذا الجانب. وهي حقيقة تم إقرارها بناءً على المفهوم الذي حدّدته الأسلوبية لنفسها عندما بلغت ذروة انحيازها للسانيات الحديثة. إذن، قد يُصبح من الوجهة الاستفسار عن العلاقة بين الأسلوبية في ضوء المفهوم الذي استقرّت عليه، ومناهج النقد الأدبي حسب الآليات التي اعتمدتها لمزاولة نشاطها القرائي لنصوص الأدب. ومن المؤكّد أنّ هذا التساؤل يُعيدنا إلى

^١ انظر: حمودة، عبدالعزيز، المراسم المحدث، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط١، ١٩٨٨م، ص ٢٤٠-٢٤١.

منظور النقد التاريخي لاستئناف التدقيق في وسائل التكيّف الأسلوبي مع مناهج النقد السياقية ، مع ما يترتب على ذلك من نتائج تبيّن أنّ الأسلوبية لا تنتسب حصرياً إلى علم اللغة الحديث.

لقد كان استقطاب المنظور التاريخي من الفلسفة الوضعية إلى النقد الأدبي مؤدياً إلى تثبيت قناعة مرجعية أساسها أنّ كلّ معرفة يقينية ما هي إلاّ حصيلة وعي تاريخي مستمر ، وهو ما انعكس على النصّ الأدبي بوصفه صيغة إنشائية تنتمي إلى نوع من الخطاب يتغيّر عبر الزمن. يقول بروننتيير Brunetiere ، وهو من ألمع روّاد النقد التاريخي: " إنّ الأنواع الأدبية تتطوّر وفق قوانين. وإنّ كلّ أثر هو فترة أو مرحلة من تطوّر نوعه... إنّ تحليل أثر أدبي ما يعني دراسة مكانه كنوع في التطوّر الأدبي ، فدراسة الظروف الجغرافية والاجتماعية ليست إلاّ ثانوية ، لأنّ المهم هو وضع العمل في الزمن الأدبي"^١.

إنّ ما لا يمكن التسليم به هو عدم اشتغال الأسلوبية منهجياً ضمن المنظور التاريخي للنقد الأدبي ، وذلك بحكم أنّ النصوص التي عالجها هذا المنظور كانت تُقوّم بالأعراف الوضعية وصولاً إلى تحديد موقعها على سلّم الأدب ، ما يعني أنّ المتن النوعي الذي تنتسب إليه هو بالضرورة تمثيل لشكل الظاهرة الأدبية في سياق زمني مخصوص . ولا شك أنّ البيان النقدي السابق لبروننتيير يتعدّد تسويقه منهجياً في حقل الأدب ما لم يكن مستنداً إلى هذه الحيشية الجذرية في أنموذج التحليل التاريخي. ومعنى ذلك أنّ أسلوب الكاتب في الوثيقة الأدبية يصبح قابلاً للتصنيف التاريخي تبعاً لحمولته البلاغية ، ومدى مغايرتها للبلاغة الأسلوبية في النصوص التي تنتمي إلى عصور أدبية متفاوتة. وهذا لا يتم بمنأى عن عمل الأسلوبية في إطار المعالجة للغة النصّ ، ولكنّها معالجة تتوسّل بمعطيات المنهج التاريخي وصولاً إلى تثبيت النتائج التي تتسق مع برامج الفلسفة الوضعية .

وهي الفلسفة التي تتناقض بشكل حاسم مع علم اللغة الحديث في تناوله للحدث الكلامي المعياري ، ولا تبتعد عنه كثيراً في تناوله للأدب تحت مُسمّى الأسلوبية. وضمن هذا السياق يظهر أنّ الأسلوبية في

^١ كارلوني وفيللو ، النقد الأدبي ، تر: كيتي سالم، دار عويدات ، بيروت ، ١٩٧٣م، ص ٥٨.

النقد التاريخي تركّز على دراسة التطور الذي لحق باللغة الأدبية عبر حقب زمنية متفاوتة ، وصولاً إلى تقييم تجربة أدبية محدّدة في ضوء علاقتها بقوانين الكتابة الإنشائية السائدة. ما يعني أنّ النقد التاريخي، مثلاً، يُمكنه النظر إلى التكوينات البلاغية في قصائد أحد الشعراء العباسيين على أساس أنّها امتداد طبيعي لتطوّر الأساليب الأدبية في الشعر العربي انطلاقاً من العصر الجاهلي. وهو ما قام به طه حسين في معرض تقييمه للتجربة الشعرية عند أبي العلاء المعري.^١

إنّ الأسلوبية بما هي وسيلة معالجة للمعطى البلاغي في خطاب الأدب ، لا تتخلّف عن كونها جزءاً أساسياً من منشآت النقد الحديث ضمن منظوره التاريخي. وهذا أمر طبيعيّ بحكم أنّ الأدب ، حسب هذا المنظور، وكما ذهب رينيه ويليك Rene Wellek " مؤسسة اجتماعية ، أداتها اللغة، وهي من خلق المجتمع . والوسائل الأدبية التقليدية ، كالرمزية والعروض ، اجتماعية في صميم طبيعتها ولا يمكن أن تنزع إلّا في مجتمع".^٢

وليس بعيداً عن ذلك، فإنّ معايير النقد الاجتماعي لا تتفكّ عن استقطاب الأسلوبية إلى منطقة البحث في بلاغة النصوص، على قاعدة أنّ القيم الإنشائية في الخطاب تنتمي إلى مؤسسة اجتماعية قائمة في زمان محدد. ولا شكّ في أنّ الربط المنهجي بين الظاهرة البلاغية في نصوص الأدب والسياق الاجتماعي المنتج لا ينهض على التحديدات الأسلوبية لعلم اللغة الحديث ، بل على توجيه نظري ثابت للمنهج الاجتماعي في دراسة الأدب. وهو المنهج الذي يرى صلاح فضل أنّه قد "انصبّت فيه كلّ البحوث والدراسات التي كانت متّصلة بفكرة الوعي التاريخي، إذ سرعان ما تحوّل هذا الوعي إلى وعي اجتماعي يرتبط بطبيعة المستويات المتعدّدة للمجتمع، وبفكرة الطبقات ، وكذلك يرتبط بفكرة تمثيل الأدب للحياة على المستوى الجماعي".^٣

وبما أنّ الأسلوبية تضطلع بمهمة أصيلة مؤدّاها معاينة اللغة الأدبية في الخطاب، فهي تتكيف مع النقد الاجتماعي بالضرورة في حدود قدرتها على إظهار المتن الثقافي المعياري ضمن الصياغة الإنشائية

^١ راجع : حسين ، طه، تجديد نكري أبي العلاء، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م.
^٢ ويليك، رينيه، ووارن أوستن ، نظرية الأدب، تر: محيي الدين صبحي ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون ، دت، ص ١١٩ .
^٣ فضل، صلاح، مناهج النقد المعاصر، دار الآفاق العربية ، القاهرة، ط١، ١٩٩٧م، ص ٤٤.

للأدب. ولعلّها من هنا تتوسّل بمعطيات النقد الاجتماعي الذي سبق نشوء علم اللغة الحديث لرفع الالتباس عن قدرة الأسلوب الأدبي على تمثيل الواقع الذي ينتمي إليه ، أو لوضع مجمل الأساليب الأدبية في عصر معيّن ضمن طبقات متفاوتة. ولا بدّ أن يكون الحكم المترتب على ذلك أنّ الأسلوبية ضمن المنظور السياقي عمومًا تتكيّف ببرامج عملها مع ما قرّرتُه الفلسفة الوضعية من صياغات مخصوصة للأدب في نسقه التاريخي.

وليس النقد التحليلي - النفسي بمنأى عن الدخول إلى السياق المنهجي الذي وظّف الأسلوبية ، تبعًا لمفهومها السائد، في قراءة الأدب . وهو ما استدعاه رسوخ المنهج النفسي ، وقبول مداخلته في مجال النقد الحديث^١. وبعيداً عن تتبّع تفاصيل النشأة المنهجية لهذا النوع من التحليل ، فإنّ الأدوات الإجرائية التي استعارها من نظريّات علم النفس جعلته يتعاطى مع اللغة الأدبية التي هي محور النظر الأسلوبي بوصفها تصريحاً لا واعيّاً للصور الذهنية المتلقّاه من الخارج. وبناءً على ذلك لا تعود اللغة الأدبية مجموعة من الرموز الناقلة للحقائق، وإنما هي الوسيلة الوحيدة للإيحاء بمدركات العالم الخارجي^٢. وهو ما يعني أنّ هذه اللغة مستوفية لشرط البحث السيكلوجي عبر مقارنة أسلوبية تعتمد إلى تحديد الخيار البلاغي في النصّ ، والتأشير عليه بوصفه تمثيلاً خاصاً لتفاعل الأديب مع رغباته المكبوتة. ومثل هذا البحث الذي يُقيمه المنهج النفسي في "وظيفة اللغة وإمكاناتها ومدى تقيدها بعمل الحواس وتبادل تلك الحواس ، على نحو يُفسح أمام الكاتب أو الشاعر مجال اللغة وتسخيرها لوظائف الأدب"^٣ لا يمكن أن يقع خارج نطاق الأسلوبية بما هي أداة لاستكشاف الطاقة الكامنة في المتن الإنشائي للغة.

إنّ تطوّر الأسلوبية في حيازة أدوات البحث الأدبي لم يرتبط نهائياً بنظرية خاصة لعلم الأسلوب، ولكنّ تعدّد منهجيّات القراءة التاريخية واللسانية هو الذي أدى إلى الاختلاف في الإجراءات المعالجة للغة الأدبية . ولا شكّ في أنّ المنظور البنيوي الذي أهّل النقد الأدبي للتجاوب أيّدولوجياً ومنهجياً مع كشوفات علم اللغة الحديث هو الذي نقل الأسلوبية إلى حيّز الشهرة المدوّية ، ما جعلها تحتلّ المكانة البارزة في

^١ انظر: مجموعة من الكتاب، مدخل إلى مناهج النقد الأدبي ، تر: رضوان ظاظا، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط١، ١٩٩٧م، ص ٥٩.

^٢ انظر: مندور، محمد، الأدب ومذاهبه، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٨، ٢٠٠٩م، ص ١٠٨-١١٠.

^٣ المرجع نفسه، ص ١١١.

الإعلام الأدبي المقروء. وقد كان أنموذج التحليل اللساني الذي اعتمده سوسير واجهةً لعلمية القراءة اللغوية الحديثة ذا أثر واضح في فرض الدلالة المنهجية لعلم الأسلوب ضمن السياق البنيوي؛ حيث تم استدراج الأسلوبية في مرحلة ما بعد اللسانيات الحديثة إلى كثير من الأنساق القرائية المتفرعة عن الأصل السوسيري في تحليل الخطاب .

إنّ مشهد البحث الأسلوبي منذ بالي وصولاً إلى استيعابه ضمن كشوفات البنيوية قد طرأ عليه الكثير من التغيرات غير المؤثرة منهجياً ، وذلك لأنّ المرجعية التي حدّتها اللسانيات الحديثة ظلّت المحرك الأساسي والوحيد للبحث الأسلوبي حتى مع اختلاف الغايات التي توخّى الوصول إليها.

لقد كانت الأسلوبية مع بالي أكثر ارتباطاً بعلم اللغة الحديث لأنها عاصرت سوسير قبل تفشّي البنيوية في النقد الأدبي ، فعلم الأسلوب عند بالي كما يراه شكري عياد^١ لا يزال واحداً من العلوم اللغوية كعلم الأصوات وعلم الصيغ وعلم التراكيب. وهو يشارك أستاذه سوسير في اعتقاده أنّ علم اللغة (أو العلوم اللغوية) يجب أن تعدل عن المنهج التاريخي في الدراسة لتتناول عصرًا واحدًا محدّدًا في تطوّر اللغة ، معتمدة على اللغة التلقائية الطبيعية المتكلّمة. فهذا ما يجب اعتماده في علم الأسلوب أيضًا حسب رأي بالي^٢.

إنّ السبب الحقيقي الذي منع انتساب الأسلوبية إلى ميدان النقد الأدبي ضمن النطاق الزمني الذي ساد فيه أنموذج سوسير في تحليل اللغة هو تأخّر هذا الأنموذج في الدخول إلى مجال الدراسات الأدبية، ومن ثمّ رسوخ علم اللغة بوصفه فسحة التحول المعرفي من المنهج التاريخي إلى مرحلة البنيوية. وقد بقي الأمر على حاله في الدراسات الأسلوبية التي تلت نظرية بالي مباشرة، لا سيّما عند كلّ من ليو شبتسر Leo Spitzer وستيفن ألان Steven Ullman . فإذا كان الأول قد تحدث عن الكيفيات المنهجية التي يتم التوصل بها لمعرفة خواص التعبير في الخطاب اللغوي المجرد^٢؛ فإنّ الثاني عدّ علم الأسلوب

^١ عياد، شكري، اتجاهات البحث الأسلوبي، ص ١٢.

^٢ انظر: المرجع نفسه، ص ٤٩-٥٢.

جسراً واصلاً بين علم اللغة والنقد الأدبي^١ . ولعلّ الأسلوبية ضمن هذه الحقبة الزمنية كانت في طور الاستعداد المنهجي للانتقال إلى حيّز البنيوية التي دشّنت مشروعها الجديد في قراءة الأدب بناءً على فرضيّات نظريّة لم تتأّ بها ألبنّة عن الإذعان الكامل لمنجزات سوسير في علم اللغة. وإذا كان ثمة اختلافات بين أسلوبية بالي وشبتسر وألمان والأسلوبية البنيوية؛ فهي غير ناتجة عن الإجراءات المنهجية التي ميّرت كلّ واحدة منها بقدر ما هي ناتجة عن الاختلاف الجذري بين الخطاب اللغوي المجرد والنص الأدبي .

وبطبيعة الحال ، فإنّ جذور البنيوية التي تكمن منهجياً في علم اللغة الحديث كانت متحققة إلى حد واضح عند الأسلوبيين الذين كانوا أكثر ارتباطاً بلسانيات سوسير . ولعلّ فكرة الدائرة المغلقة التي تقوم على "الأصل الكامن" عند شبتسر قد أنبأت على نحو واضح أنها تمثيل مبكّر للبنية التي دخلت مع مايكل ريفاتير Michael Riffaterre إلى مجال التطبيق في حقل النقد الأدبي^٢ . يقول ريفاتير في معرض تمييزه للمعايير التي يجب اعتمادها في البحث الأسلوبي: "ظلّ المذهب التأثري بذاتيته ، وعلم البلاغة بقواعده، والتقدير الجمالي بأحكامه القبلية ، ظلت هذه العوامل كلّها زمناً طويلاً ذات تأثير سيئ على علم الأسلوب من حيث هو علم بالأساليب الأدبية. وإذا سلّمنا بأنّ ثمة قرابة بين اللغة والأسلوب ، فإنّ لنا أن نأمل في الإمكان استخدام مناهج علم اللغة لوصف الاستعمال الأدبي للغة وصفاً موضوعياً منضبطاً . وبما أنّ هذه الوظيفة للغة هي أكثر وظائفها تخصّصاً وتركيباً ، فليس في وسع علماء اللغة أن يهملوها . ولكنّ الوصف اللغوي البنيوي للأسلوب يستلزم تحديداً دقيقاً . فمن ناحية لا يمكن فهم الوقائع الأسلوبية إلا في اللغة؛ لأنّ اللغة هي أدواتها، ومن ناحية أخرى يجب أن تكون للوقائع الأسلوبية خاصيّة مميّزة ، وإلا لم نستطع أن نميّزها عن الوقائع اللغوية. فالتحليل اللغوي المحض لا يعتبر إلا العناصر اللغوية، فيخلط في وصفه بين عناصر التأليف ذوات القيمة الأسلوبية وعناصر أخرى محايدة، ولا يميز إلا وظائفها اللغوية دون أن يبيّن السمات التي تجعل منها وحدات

^١ انظر: المرجع نفسه، ص ٨٤.

^٢ انظر: المرجع السابق، ص ١٦-١٨.

أسلوبية أيضًا. ومع ذلك فإننا إذ نطبّق المناهج اللغوية على هذه الوحدات، نظفر بمعرفة موضوعية عن دورها المزدوج باعتبارها عناصر في النظام اللغوي بقدر ما هي عناصر في النظام الأسلوبي".^١ ويمكن تمثّل مفهوم الأسلوبية عند ريفاتير استنادًا إلى وعيه بماهية الأسلوب الأدبي ، وما ينطوي عليه من إشارات إنشائية مقصودة في التأليف.

يقول ريفاتير: "إنّ الأسلوب الأدبي هو كل شكل مكتوب وفردى قُصد به أن يكون أدبًا . وأعني بذلك أسلوب مؤلف ما..أو حتى فقرة قابلة لأن تُبحث منفردة".^٢

وليس الأسلوب الأدبي ، حسب ريفاتير ، قابلاً للتصدير إلى حيّز القراءة ما لم تكن ثمة موضوعية تتجاوب مع المنطلق البنيوي الذي لا يعترف بالحدس ، أو قابلية التوقع للمسلك اللغوي في توصيل بلاغة الخطاب. وهو، من هنا ، يقترح القارئ العمدة (Architecteur) بما هو " مجموع الاستجابات للنص التي يحصل عليها المحلل من عدد من القراء"^٣ ، ولا يعني ذلك أنّ ريفاتير كان موضوعيًا إلى الحدّ الذي يُمكن أن يُقال في منهجه ما لم يُقل في البنيوية ذاتها ، خصوصًا فيما يتعلّق بالمعايير التي تم اعتمادها لتحديد أدبية النصوص ، فتميّز المسالك الأسلوبية في اللغة يقع في صلب الذاتية التي أراد أن يحاربها ريفاتير ، لأنّ ذلك يعني خروجًا بائنًا على معطيات البحث التزامني في أنساق اللغة، كما يعني تمييز المسلك الأسلوبي بالوعي التاريخي الذي نهضت البنيوية بديلاً عنه في قراءة الخطاب. ولعلّ ذلك ما يُمكن تمثّله عند ريفاتير في مشهد تعليقه على دلالة كلمة "فردى" بوصفها مرادفًا للمستوى الأدبي في النص: " لو أنّ الظواهر الأسلوبية تقع اعتبارًا ، دون عرف ترد إليه ، لما أمكن إدراكها . وحتى لو لم يكن الأسلوب سوى هذب وراء اللغة، لما خلا من ثوابت في علاقته بالوقائع اللغوية ، ثابّت بدونها لا يتميّز الأسلوب من هذه الوقائع . وبناءً على ذلك فمن الممكن - على الأرجح - وضع نموذج

^١ المرجع نفسه ، ص ١٢٣-١٢٤.

^٢ المرجع نفسه، ص ١٢٤.

^٣ المرجع السابق، ص ١٦.

عام للأسلوب . وفي هذه الحالة تكون علاقة الأشكال الفردية بالأسلوب كعلاقة الأقوال باللغة ، وينبغي أن تمدّنا دراستها بالمعطيات الأساسية لعلم متكامل بالمستقبل^١.

إنّ ربط الأسلوبية بالمنظور البنيوي تحديداً كان يمثّل الخروج الحادّ على قواعد التحليل اللساني بما قامت عليه من افتراضات علمية أساسها "صفرية" الدلالة للعناصر المفردة خارج النسق ، فالاعتقاد الأسلوبي الراسخ بوجود علامات بلاغية ضمن النصوص يبني منهجياً على قاعدة أنّ العنصر اللغوي له دلالة تاريخية ثابتة تمّ العدول عنها إلى دلالة آنية يقتضيها حدوث الواقعة الأدبية. ولعلّ مثل هذا التوجّه الأسلوبي يتنافى جذرياً مع نظرية اللسانيات الحديثة التي نهضت على وعي منهجي قارّ مؤداه أنّ الكلمات ليس لها ذاكرة.

وضمن المعطى البنيوي ذاته في الجانب التحليلي لم تكن حركة التفكيك Deconstruction قد أقامت مشروعها في تتبّع ميتافيزيقا الفكر الغربي إلا مع وقوفها عند الأسلوب الأدبي ، وقد كان ذلك لازماً لخلخلة الخطاب الأدبي وصولاً إلى نفي الخاصية الإبداعية عن عملية التأليف. وتبعاً لذلك لم تبتعد الأسلوبية عن التواجد النشط في دائرة التفكيك ، إذ أصبحت جزءاً أساسياً من ورشة عمل بحثية وظيفتها إعادة تأهيل الأسلوب الأدبي ، ومن ثمّ نزعها من المؤلف ، وردّه إلى قوانين الكتابة التي صدرت صيغ الإنشاء عبر خطاب معرفي سابق لكلّ الأنشطة الكتابية عند الأفراد. ولا شك بأن هذا التداخل المنهجي في البحث الأسلوبي بين البنيوية والتفكيك ، على الرغم من تضارب أهداف هاتين المدرستين ، يرتبط بكونهما يتوسّلان بالمتن الإجمالي ذاته ، وهو أنموذج التحليل اللغوي المعتمد في اللسانيات الحديثة^٢.

لقد كان النقد الأدبي حاضراً للأسلوبية عبر نُظم تحليلية متفاوتة بين المنظور التاريخي والمنظور البنيوي . ومعنى ذلك أن البحث الأسلوبي ليس موحّداً في أدواته، بل هو متكيف إجرائياً مع طبيعة العمل الذي تمارسه المناهج النقدية على النصوص، وربما يمثّل هذا الأمر ردّاً موضوعياً على من يرى

^١ المرجع نفسه، ص ١٢٦.

^٢ انظر: العمرى، سلامة محمد رضا ، مفهوم "موت المؤلف" بين الاتساق والتشتيت، ص ٣٢٩-٣٣٥.

في الأسلوبية منهجًا قائمًا بذاته كالمنهج التاريخي ،أو المنهج الاجتماعي، أو المنهج البنيوي. ولعلّ الاعتقاد باستقلال الأسلوبية، ومن ثَمَّ منحها الحق الحصري للتداول المنهجي في دراسة اللغة الأدبية هو الذي أدّى إلى الربط المجاني بينها وبين ما قرّرتَه النظرية اللسانية بوصفه الصيغة الأمثل للتحرّر من وصاية التاريخ.

إنّ النقد الأدبي لم يتوانَ عن استقطاب علم الأسلوب إلى مجاله الحيوي ضمن شروط خاصة تستجيب لتوجيهات فلسفية سابقة على نظريّة الأدب، ما يعني أنّ الأسلوبية ظلّت واحدة من طرق الاستشكال الثقافي الذي مارسه النقد على اللغة الأدبية . وإذا كان السياق لا يسمح بتتبّع التداخل المفترَض بين الأسلوبية والنقد الثقافي، فثمّة حقيقة أكيدة ترسّخت لدى هذا البحث ، وهي أنّ القانون الأساسي للأسلوبية ستظلّ صياغته مرهونة بالطبيعة الإجرائية لمناهج النقد الأدبي ، ومن قبلها الدرس البلاغي القديم.

الخلاصة:

نهض هذا البحث على رصد وقائع الارتباط بين مفهوم الأسلوبية والأداء الإجرائي الذي توسّلت به في قراءة اللغة الأدبية ، وقد تمّ ذلك من خلال نهج تحليلي لجملة المعايير التقليدية التي تمّ اعتمادها لإحالة الأسلوبية على علم اللغة الحديث . ومن الطبيعي أنّ مثل هذه الإحالة قد ترتّب عليها في التداول الأسلوبي المعاصر استثناء البلاغة التراثية والنقد الأدبي من العمل ضمن منطقة الأسلوبية وفق المفهوم الدارج الذي انحازت له، وهو الدراسة المنظمة للخصائص اللغوية التي يتحوّل فيها الخطاب من نسقه الإخباري إلى نسقه الجمالي التأثيري.

لقد خُص هذا البحث من خلال مناقشته الموضوعية لجدارة الدرس اللساني الحديث بأن يكون المرجع الوحيد للأسلوبية إلى حقيقة راسخة ، وهي أنّ البلاغة التقليدية تستجيب منهجيًا للتكيف مع الأسلوبية وفق المفهوم الملازم لها ، كما أنّ النقد الأدبي لم يستقطب الأسلوبية على قاعدة انتسابها إلى علم اللغة الحديث - بل فعل ذلك تبعًا للنظم الإجرائية التي حدّتها مناهجُه في قراءة النصوص سواءً أكانت

تاريخية أو بنيوية. وضمن هذه الملاحظات أمكن دحض أن الأسلوبية تتغذى إجرائياً على نظرية خاصة بها؛ فهي لا تعدو أن تكون أداة في التحليل تتبّع كافة النظريات التي تُعنى بقراءة الأدب.

قائمة المصادر والمراجع:

- البازعي، سعد وميجان الرويلي، دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء، ط ٢، ٢٠٠٠م.
- بليت، هينرش، البلاغة والأسلوبية: نحو نموذج سيميائي لتحليل النص، ت: محمد العمري، أفريقيا الشرق، المغرب، ١٩٩٩م.
- جيرو، بيبير، الأسلوبية، تر: منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، ط ٢، ١٩٩٤م.
- جيفرسون، آن وديفيد روبي، النظرية الأدبية الحديثة، تر: سمير مسعود، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٢م.
- حسين، طه، تجديد ذكرى أبي العلاء، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٢م.
- حمودة، عبدالعزيز، المرايا المحدبة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط ١، ١٩٨٨م.
- الشايب، أحمد، الأسلوب: دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية، مكتبة النهضة المصرية، ط ٦، ١٩٦٦م.
- عبد البديع، لطفي، التركيب اللغوي للأدب: بحث في فلسفة اللغة والأستطيقا، دار المريح للنشر، ١٩٨٩م.
- العمري، سلامة محمد رضا، مفهوم "موت المؤلف" بين الاتساق والتشتيت، مجلة الدراسات العربية، جامعة المنيا، ع ٢٥، ٢٠١٢م.

- عياد، شكري، "موقف من البنيوية"، مجلة فصول، ج ٢، ع ١، ١٩٨١م.
- عياشي ، منذر، الأسلوبية وتحليل الخطاب، مركز الإنماء الحضاري، حلب ، ٢٠٠٢م.
- فضل، صلاح ، علم الأسلوب: مبادئه وإجراءاته، دار الشروق، القاهرة ، ط ١، ١٩٩٨م.
- فضل، صلاح، مناهج النقد المعاصر، دار الآفاق العربية ، القاهرة، ط ١، ١٩٩٧م.
- القزويني، الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة، تح:محمد السعدي فرهود، محمدعبدالمنعم خفاجي، عبدالعزيز شرف، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٩٩٩م.
- كارلوني وفيللو ، النقد الأدبي ، تر: كيتي سالم، دار عويدات ، بيروت ، ١٩٧٣م.
- مجموعة من الكتّاب، مدخل إلى مناهج النقد الأدبي ، تر: رضوان ظاظا، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط ١، ١٩٩٧م.
- محمد عياد، شكري، اتجاهات البحث الأسلوبي، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٩٨٥م.
- المسدي، عبدالسلام، الأسلوبية والأسلوب، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت، ط ٥، ٢٠٠٦م.
- منذور، محمد، الأدب ومذاهبه، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٨، ٢٠٠٩م.
- ويليك، رينيه، ووارن أوستن ، نظرية الأدب، تر: محيي الدين صبحي ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون ، د.ت.

